مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد العشرون - العدد الأول - (المحرم - ربيع الأول ١٤٣٩هـ / أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٧م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- (إنْ) النافية عند سيبويه بين الإعمال والإهمال
- أحكام الاسم الأعجمي في النحو والصرف
- المعايير الدِّلاليَّة عند اللغويِّين
- ظواهر في العروض والقافية: بين النسق الشعري التقليدي والنسق الشعري التفعيلي
- أثر اللغة العربية في بعض اللغات النيجيرية بين الاختلاف والائتلاف

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد العشرون - العدد الأول - (المحرم - ربيع الأول ١٤٣٩هـ / أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٧م)

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- (إنْ) النافية عند سيبويه بين الإعمال والإهمال
  سعد بن عبدالله بن عبدالرحمن المحمود ٥
- أحكام الاسم الأعجمي في النحو والصرف
  حسن بن غرم بن محمد الكعبي العَمْري ٣٩
- المعايير الدِّلاليَّة عند اللغويِّين
  سعود بن عبدالله آل حسين ٩٥
- ظواهر في العروض والقافية: بين النسق الشعري التقليدي والنسق الشعري التفعيلي
  محمد الطحناوي ١٦٧
- أثر اللغة العربية في بعض اللغات النيجيرية بين الاختلاف والائتلاف
  عمر محمد الأول وعثمان محمد ٢٢٥
- كشاف مجلة الدراسات اللغوية
  مصباح محمد مصباح ٢٥١

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Stuies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kcfcris.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- **إبراهيم بن سليمان الشمسان** ..... أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- **بدر بن محمد الجابري** ..... أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- **سعد عبدالعزيز مصلوح** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت
- **صلاح الدين صالح حسنين** ..... أستاذ علم اللغة في جامعة بني سويف.
- **عبدالله صالح بابعير** ..... أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- **عياد بن عيد الثبيتي** ..... أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- **فايزة بنت عمر المؤيد** ..... أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- **محمد أحمد الدالي** ..... أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- **محمد بن يعقوب تركستاني** ..... أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- **مسعود صحراوي** ..... أستاذ اللسانيات في جامعة باتنة بالجزائر.

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢. ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦. أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧. أن يكون البحث باللغة العربية.
٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

أولاً : البحوث والدراسات

(إنْ) النافية عند سيبويه بين الإعمال والإهمال

إعداد

سعد بن عبدالله بن عبدالرحمن المحمود

أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم اللغة العربية بكلية التربية بالزلفي–
جامعة المجمعة

• ملخص البحث

بهدف تحقيق المسائل وتمحيصها، ونسبة الآراء إلى قائلها كان هذا البحث الذي يهتم بتحقيق مسألة من مسائل النحو عند سيبويه، فبحث في تحقيق رأي سيبويه في (إن) النافية بين الإعمال والإهمال،وما ذاك إلا لخلاف النحاة في رأي سيبويه فيها، بين من يرى أن مذهبه فيها الإهمال، وآخر يذهب إلى أن رأي سيبويه فيها هو الإعمال.فاجتهدت مستعيناً -بعد الله- بنصوص الكتاب، وشروحه وأقوال النحاة. فأثبت بداية أقوال من نقل من النحاة الخلاف في رأي سيبويه فيها، ثم عرضت أقوال النحاة في رأي سيبويه في هذه المسألة إعمالاً أو إهمالاً، وأدلتهم التي اعتمدوها لتقرير مذهبه رحمه الله، مناقشاً لهم في بعضها، ومعقباً عليهم في الآخرى، ثم رجحت ما ظهر لي أنه الأقرب إلى رأي سيبويه، مؤيداً ما ذهبت إليه بجملة من الأدلة.

*****

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

حمداً لك اللهم وصلاةً وسلاماً على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد كان كتاب سيبويه وآراؤه النحوية – ومازالا – مرتعاً خصباً، وميداناً رحباً للباحثين وطلبة العلم من رواد علم النحو، فكانت لهم فيه مراجعات، ووقفات شملت جوانب مختلفة من مسائل هذا العلم وقضاياه.

وقُدر لكثير من المسائل النحوية والقضايا الصرفية في كتاب سيبويه أن يكون لها عناية خاصة من بعض الدراسين وطلاب العلم، وما زالت أخرى بحاجة إلى دراسة وتحرير وبيان، ومن هذه القضايا -في رأيي- عمل (إنْ) النافية والخلاف في رأي سيبويه فيها.

ظهر الخلاف في رأي سيبويه في إعمال (إنْ) النافية، فحكاه غير واحد من النحاة، واختلف النقل عنه في هذه المسألة بين ناقل الإعمال عنه، وآخر ناقل الإهمال، فكان هذا البحث محاولة في تحقيق رأي سيبويه في (إنْ) النافية وعملها.

جاء البحث في مقدمة عرضت فيها تعريفاً بالبحث وإشكاله، وخطة العمل فيه، انتقلت بعدها إلى التمهيد وفيه حديث عن الحروف وإعمالها في النحو العربي، وعلل إعمالها أو إهمالها. وبعبارة موجزة جاء الحديث عن (إنْ) في العربية أنواعها وأحكامها. انتقلت بعد ذاك إلى الحديث بإيجاز عن الخلاف في عمل (إنْ) النافية، ليكون تمهيداً للحديث عن رأي سيبويه فيها، وفيه تحدثت عن الخلاف في رأي سيبويه، أوردت فيه جملة من أقوال النحاة الذي نقلوا الخلاف في رأي سيبويه، ثم عرضت بعده أقوال من حكى إهمال سيبويه لـ(إنْ) النافية، ثم نقلت أقوال من حكى الإعمال عن سيبويه رحمه الله، سواء من نقل منهم القول بالإعمال عن سيبويه نصاً، أو من فهم من كلامه أن رأيه فيها الإعمال. ثم حررت الخلاف في هذه المسألة ورجحت ما ظهر لي رجحانه من الأقوال في مذهب سيبويه في عمل (إنْ) النافية وأيدت الترجيح بما ظهر لي من قرائن.

لتأتي بعد هذه الدراسة خاتمة البحث، التي أشرت فيها إلى النتائج التي توصلت إليها. آملاً أن تكون الدراسة قد أفادت في موضوعها، والحمد لله أولاً وآخراً.

تمهيد:

الحرف في اللغة العربية أحد أقسام الكلمة الثلاثة، فالكلمة «اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[1]. وهذ الحروف تنقسم بطبيعتها إلى قسمين: حروف مختصة تدخل على أحد نوعي الكلمة إما الاسم، كحروف الجر، أو الفعل كحروف الجزم. وحروف أخرى مشتركة تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، كحروف العطف.

ونتيجة لهذا الاختلاف في الاختصاص كان الاختلاف في العمل، فالقاعدة العامة في هذا أن الحروف المختصة حروف عاملة تؤثر فيما بعدها من الأسماء أو الأفعال، فحروف الجر لمّا اختصت بالأسماء عملت فيها الجر، وحروف الجزم لما اختصت بالأفعال جزمت ما دخلت عليه منها. أما الحروف المشتركة فالقياس ألا تكون عاملة بل تكون مهملة لعدم اختصاصها بأي من نوعي الكلمة، وتكون فائدتها محصورة في المعنى، كحروف العطف.

إلا أنَّ هناك حروفاً خالفت القاعدة العامة في هذا الباب، فجاءت حروفاً عاملةً، وهي غير مختصة بأي من نوعي الكلمة بل تدخل عليهما معاً فتدخل على الأسماء، وتدخل على الأفعال. واجتهد النحاة في تعليل عمل هذه الحروف التي خالفت القاعدة العامة في الباب.

وكان من العلل التي ساقها النحاة في حديثهم في هذا الباب علة المشابهة، فمتى ما أشبه حرفٌ غير مختص حرفاً مختصاً فإنه يعمل عمله، وبنوا على هذه العلة عدداً من القضايا النحوية في محاولة منهم لتوجيه بعض الشواهد المروية عن العرب[2].

وعلة المشابهة هذه كانت حاضرة في توجيه عمل بعض الحروف المختصة كالحروف الناسخة المشبهة بالفعل؛ لذا فلا غرابة أن تكون حاضرة في توجيه عمل حرف غير مختص تشبيهاً له بحرف آخر مختص. كما كانت حاضرةعند بعض النحاة في الاعتلال لعمل إن النافية، وهي حرف غير المختص.

(١) سيبويه: عمرو بن بحر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون (ط١، دار الجيل/ بيروت) ١: ١٢.
(٢) ينظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس(دار الكتب الثقافية/ الكويت) ٣٩.

(إنْ) في العربية، أقسامها وعملها:

(إنْ) حرف من حروف المعاني الثنائية، تختلف أحوالها باختلاف معانيها، وتبعاً لاختلاف أحوالها ومعانيها يكون اختلاف حكمها النحوي، فإن كانت هذه الأداة مختصة بأحد نوعي الكلام -الاسم أو الفعل- كانت إلى جانب دلالتها المعنوية عاملة فيما دخلت عليه من اسم أو فعل، وإن كان دخولها مشتركاً بين أنواع الكلام، بأن كانت تدخل على الاسم وعلى الفعل، كانت مهملةً غير عاملة، واقتصر أثرها على دلالة المعنى وحده.

وللنحاة مع (إنْ) وقفات، ذكروا فيها معانيها والأحكام النحوية الخاصة بها، وقد ذكر النحاة أن هذا الحرف يأتي في اللغة العربية لجملة من المعاني، من أشهرها معانٍ أربعة، هي:

١- أن تكون حرف شرط وجزاء، جاء في الكتاب: «فما يجازى به من الأسماء غير الظروف: من وما...ومِنْ غيرهما: إنْ وإذْما»[(١)]، وهي في هذه الحالة خاصة بالأفعال، فتكون عاملة للجزم فيها، قال تعالى: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾[الأنفال: ٣٨].

٢- أن تكون مخففة من الثقيلة، فتكون توكيداً، جاء في الكتاب: «و(إنَّ) توكيدٌ لقوله: زيدٌ منطلق، وإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما يتكلم به، وليثبت الكلام»[(٢)]، وهي في هذه الحالة تدخل على الاسم وعلى الفعل، وقد اختلف حكمها عن حكم أصلها – المشددة – فقلَّ عملها، وكثر إهمالها، قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه:٦٣].

٣- أن تكون زائدةً، جاء في الكتاب: «وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: إنَّما، وذلك قولك: ما إنْ زيدٌ ذاهب، وقال فروة بن مسيك: [الوافر]

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٦، ٦٣. وينظر: المبرد: محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبدالخالق عضيمة (بيروت/ عالم الكتب، ١٤٣١- ٢٠١٠) ٢: ٣٦٢. وابن السراج: محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي(ط٣، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤١٧- ١٩٩٦) ١: ٢٣٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٣٣، ينظر: المبرد، المقتضب، ٢: ٣٦٣. وابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢٣٥ - ٢٣٧.

وما إنْ طبُنَا جبنٌ ولكنْ منايانا، ودولة آخرينا[1]

٤- أن تكـون نافية، جاء في الكتاب: «وتكون بمعنى (ما) قال عز وجل: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك:٢٠][2].

وتكون والحالة هذه غير مختصة لا بالأسماء ولا بالأفعال، فتدخل على الاسم كما تقدم في الشـاهد السـابق من الآية الكريمة، وتدخل على الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الأحزاب: ١٣].

وإذا كان الحـرف غـير مختص، فالقياس فيـه أن يكون مهملاً غير عامـل، قال الأعلم الشـنتمري: «اعلم أن الحرف إذا كان في دخوله مرة على الاسم ومرة على الفعل غير مستبدٍ بأحد النوعين لم يعمل شيئاً لخروجه عن شبه الفعل»[3].

وعلى هذا فالقياس في هذا الحرف ألا يعمل لعدم اختصاصه بأي من نوعي الكلمة في اللغة العربية، وهذا هو مذهب جمهور النحاة، وهو المشهور عن سيبويه.

لكـن؛ لمّـا ورد عن العرب شـواهد شـعرية ونثرية نصَّ ناقلوهـا عـلى أنّ (إنْ) النافية أعملت فيها عمل (ليس) قال بعض النحاة بإعمال هذا الحرف غير المختص، وهو المشهور عند نحاة الكوفة، وحُكي عن سيبويه أيضاً.

(إنْ) النافية عند سيبويه:

سـبقت الإشـارة إلى أنّ القاعدة العامة في إعمال الحروف تنص على أن الحرف متى ما كان مختصـاً فإنـه يعمل، كحروف الجر الخاصة بالأسـماء عملت فيهـا الجر، وحروف الجزم الخاصة بالأفعال عملت الجزم، أمّا إن كان الحرف غير مختص، بأن كان يدخل على الاسـم والفعل فإنه لا يعمل، إلا في أحوال محددة يحمل فيها الحرف على غيره.

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٥٣. ينظر: المبرد، المقتضب، ٢: ٣٦٣. وابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢٣٦.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٥٢. ينظر: المبرد، المقتضب، ٢: ٣٦٢. وابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢٣٥.
(٣) الشـنتمري: الأعلم، المخترع في إذاعة سرائر النحو، تحقيق: حسن هنداوي(ط١، كنوز أشبيليا/ الرياض، ١٤٢٧-٢٠٠٦) ١٢٦.

وتقدم الحديث أنّ (إنْ) النافية حرف غير مختص، يدخل على الجملة الاسمية، ويدخل على الجملة الفعلية، فالقياس فيه ألا يعمل. وتقدمت الإشارة إلى أن النحاة فيه على مذهبين، وخلاف النحاة في هذه المسألة يتنازعه السماع والقياسُ، فجاءت أقوالهم فيها مختلفة؛ فمن محتكم إلى السماع قائل بإعمالها عمل (ما) الحجازية؛ لورود الشواهد عن العرب في ذلك، ومن ناظرٍ إلى القياس قائلٍ بإهمالها. على أن من احتكم إلى السماع لم يهمل الجانب القياسي فرأى أنها حين شابهت في معناها (ليس) و(ما) النافية استحقت العمل.

ولم تغب هذه العلل عن النحاة بل ظهرت في ثنايا مؤلفاتهم، فأوردوها في حديثهم عن هذه المسألة، فألمح المبرد إليها معتقداً أنها السبب الذي اعتمده سيبويه حين منع إعمالها عمل (ليس)، فقال: «وتكون في معنى (ما)، تقول: إنْ زيدٌ منطلقٌ، أي: ما زيد منطلق. وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره. وذلك كمذهب بني تميم في (ما)»[1].

فهذه العلة القياسية هي الموجهة في رأي المبرد لرأي سيبويه حين ذهب – فيما نقله عنه – إلى القول بإهمال هذا الحرف وعدم إعماله، لعدم اختصاصه بأحد نوعي الكلام كألف الاستفهام، الذي هو حرف غير مختص يدخل على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية، فتقول: أزيدٌ حاضرٌ؟، كما تقول: أحضرَ زيدٌ؟. وهذا ما أوضحه ابن الشجري في أماليه، جاء في الأمالي: «وإنما حكم سيبويه بالرفع بعدها؛ لأنها حرفٌ يُحدِث معنى في الاسم والفعل، كألف الاستفهام، فوجب لذلك ألا يعمل كما لم يعمل ألف الاستفهام، وكما لم تعمل (ما) النافية على اللغة التميمية، وهو وفاق للقياس»[2].

وحاول الوراق في علله إيضاح علة إعمال هذا الحرف أو إهماله عند النحاة، جاعلاً مشابهة هذا الحرف لـ(ما) النافية سبباً لإعمالها عمل (ليس)، إضافة إلى ما سمع عن العرب

(١) المبرد: المقتضب، ٢: ٣٦٢.

(٢) ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي(ط٢، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤٣٥ – ٢٠١٤) ٣: ١٤٣.

مـن شـواهد للإعمال. أمـا الإهمال فعلتـه عنده عـدم الاختصاص فيهـا أو في (مـا) النافية فالقيـاس ألا تعمل. قال: «واعلم أنّ (إنْ) التي بمعنـى (ما) مختلف فيها، فبعض النحويين يعملهـا عمـل (ما) في لغـة أهل الحجاز، كقولـك: إنْ زيدٌ قائماً، وبعضهـم لا يعملها، فمن أعملهـا فلمشـاركتها لـ (ما) في المعنى، وإنـما أعملت عمل (ليس) من جهـة النفي، لا من جهـة اللفـظ، فلما شـاركت (إنْ) لـ (ما) في المعنى وجب أن يسـتوي حكمهـما. ومن لم يجز ذلك، فحجته أن القياس في (ما) ألا تعمل شـيئاً؛ فإذا خالفت العربُ جهة القياس، فليس لنـا أنْ نتعـدى على ذلك؛ لأن القيـاس لا يوجبه، والأصل أن يكون مـا بعدها مبتدأ وخبراً فلذلك لم تعمل»[1].

أما الأنباري فذكر علة أخرى لمنع إعمال هذا الحرف عند سيبويه، جاء في كتاب: البيان في غريب إعراب القرآن: «واختلف العرب في إعمال (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) فمنهم من أعملهـا، ومنهم مـن أهملها، فمن أعملها فلأنها بمنزلة (مـا) وفي معناها وإليه ذهب المبرد، ومن أهملها فلأنها أضعف منها، وإليه ذهب سيبويه»[2].

فالأنبـاري يرى فيما تقدم من كلامه أن السـبب في إهمال هذا الحرف عند سـيبويه هو ضعـف مشـابهة (إنْ) النافية لـ (ليس) إذ لو كانت مشـابهة تامة لقوي هـذا الحرف ولعمل عمل (ليس) كما عملت (ما) الحجازية.

وكان أبو علي الفارسي أشار إلى هذا الضعف في علة المشابهة فقال: «ومن شبه (ما) بـ (ليس) فنصب بها فلدخولها على المبتدأ والخبر؛ كما أن (ليس) كذلك، ولأنها تنفي الحال كـ (ليس)، ولا يجوز على هذا أن تنصب بـ(إنْ) كما تنصب بـ (ما) وإنْ كانت نافية؛ لأنها ليست لنفي الحال كـ (ما) ألا ترى أنك تقول: إنْ جئتني أمسِ، تريد لم تجئني»[3].

(١) الوراق: محمد بن عبدالله، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش(ط١، مكتبة الرشد/ الرياض، ١٤٢٠- ١٩٩٩)٤٥١.

(٢) الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ١: ٣٨١.

(٣) الفارسي: أبو علي، المسـائل البصريات، تحقيق محمد الشـاطر وأحمد محمد أحمد (ط١، مطبعة المدني/ مصر، ١٤٠٥ -١٩٨٥) ٢: ٦٤٨.

وفي التذييل اعتمد أبو حيان القياس في التعليل لإهمال هذا الحرف وعدم إعماله، فذكر أنَّ: «(إن) النافية حرف لا يختص، فهو يلي الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ﴾[فاطر: ٤١]، والجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآ﴾[يونس: ٦٨]، وما كان هكذا فقياسه ألا يعمل»[(١)].

وعلى هذا فالعلة في إهمال هذا الحرف إنما هي علة قياسية، وهي التي قررها النحاة من أن العامل من الحروف إنما هو الحرف المختص، أما إن كان الحرف غير مستبد بأحد نوعي الكلمة فقياسه ألا يعمل، فمدار العمل فيها على الاختصاص.

أما الإعمال فهو -وإن خالف القياس- فمعتمد على ما سُمعَ عن العرب من شواهد شعرية أو نثرية تدل على إعمال هذا الحرف عمل (ليس) تشبيهاً له بها وبـ(ما) النافية.

الخلاف في حكاية رأي سيبويه

اختلف النحاة في حكاية رأي سيبويه في إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس)، ونقل الخلاف في ذلك عنهم غير واحد من النحاة، وترددت أقوالهم فيهابين ناقل عنه القول بإعمال (إن) النافية عمل (ليس)، وآخر ناقل المنع عنه والإهمال.

فنقل الخلاف أبو حيّان الأندلسي في عدد من مؤلفاته، كالتذييل والتكميل والبحر المحيط[(٢)] وارتشاف الضرب، جاء في الارتشاف: «(إنْ) النافية أجاز إعمالها إعمال (ما) الحجازية الكسائي وأكثر الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، ومنع من ذلك الفراء وأكثر البصريين، واختلفوا على سيبويه والمبرد»[(٣)].

(١) الأندلسي: أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي(ط١، دار القلم/ دمشق، ١٤٢١- ٢٠٠٠) ٤: ٢٧٦.

(٢) الأندلسي: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، تحقيق عادل أحمد وعلي معوض(ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١٣ - ١٩٩٣) ٥: ٢٥٠.

(٣) الأندلسي: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبدالتواب (ط١، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤١٨- ١٩٩٨) ٣: ١٢٠٧. وينظر: الأندلسي: التذييل والتكميل، ٤: ٢٧٧.

وكذا نقل الخلاف في رأي سيبويه المراديُّ في الجنى الداني، قال: «(إنْ) النافية، وهي ضربان: عاملة وغير عاملة. فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر، وفي هذا خلاف منعه أكثر البصريين وأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين، وابن السراج والفارسي، وأبو الفتح. واختلف النقل عن سيبويه والمبرد»(١).

وفي جواهر الأدب ذكر الأربلي نصاً يوحي بخلاف النحاة في حكاية رأي سيبويه، نص فيه على أن أكثر النحاة رووا الإعمال عن سيبويه، وهذا خلاف المشهور والمثبت في كتب النحاة، قال الأربلي: «إذا دخلت هذه على الجملة الاسمية، فالقياس يقتضي إهمالها؛ لعدم الاختصاص، والأكثرون رووا أن الإعمال رأي سيبويه»(٢).

وفي تعليق الفرائد حكى الدماميني الخلاف في رأي سيبويه، فقال: « ويلحق بها، أي: بـ(ما) أخت (ليس) (إن) النافية، فتعمل عملها قليلاً، وعلى ذلك أكثر الكوفيين، وذهب إليه ابن السراج، وأبو علي الفارسي، وابن جني، ومنعه أكثر البصريين، واختلف النقل فيه عن سيبويه والمبرد»(٣).

وكذا حكى الخلاف في رأي سيبويه الأزهري في شرحه للتوضيح، قال: «واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد، وعكس ذلك النحاس، ونقل ابن مالك عنهما الإجازة»(٤).

تلك حكايات صريحة للخلاف في رأي سيبويه فيها، وكان لمكي بن أبي طالب القيسي حكاية موهمة بأن لسيبويه خلافاً فيها، جاء في مشكل إعراب القرآن: «وسيبويه يختار في

(١) المرادي: الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل (ط ١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١٣ – ١٩٩٢) ٢٠٩.

(٢) الأربلي: علاء الدين، جواهر الأدب، تحقيق: حامد أحمد نيل (ط ١، مكتبة النهضة المصرية/ القاهرة، ١٤٠٤ – ١٩٨٣) ٢٥٠.

(٣) الدماميني: محمد بن أبي بكر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن المفدى(ط ١، ١٤١٨ – ١٩٩٧) ٣: ٢٥٣.

(٤) الأزهري: خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد(المكتبة التوقيفية/ القاهرة) ٢: ٢٠.

(إنْ) المخففة التي بمعنى (ما) رفع الخبر؛ لأنها أضعف من (ما)»[1]. فاختيار سيبويه دليل على أن له فيها رأيٌ آخر وأن المترجح والمختار عنده هو الإهمال والمنع.

هذه النماذج من حكايات النحاة ونُقُولهم تثبت الخلاف في رأي سيبويه، مما يستدعي تحقيق القول فيه، رغبة في الوصول إلى القول الثابت لإمام النحاة في هذه المسألة، ولعل السبب في الخلاف في النقل عن سيبويه عائد إلى جملة من الأمور، منها:

١- أن سيبويه لم يذكر هذه الأداة في معرض حديثه عن الأدوات المشبهة بـ(ليس)، في باب «ما جرى مجرى (ليس) في بعض المواضع»[2]، فهذا قد يوحي بمفهومه على أن مذهبه فيها الإهمال وليس الإعمال، على أنه لا يمكن القطع بذلك أو اعتماده.

٢- تحدث سيبويه في كتابه عن (إنْ) النافية في مواضع من كتابه، ولم يرد في تلك المواضع ما يمكن القطع فيه بالدلالة على عمل هذه الأداة.

٣- ما ورد في الكتاب من شواهد لـ(إنْ) النافية، وهي وإن لم تكن في مجملها شواهد إعمال صريحة فإن في بعضها ما فهم منه بعض النحاة الإعمال.

٤- كانت عبارات سيبويه في حديثه عن (إنْ) النافية موهمة في بعض المواضع، ومحتملة لأكثر من رأي.

٥- اختلاف النحاة في رأي سيبويه،فمن قائل بأن مذهبه فيها الإعمال، ومن قائل إن الإهمال هو مذهبه.

٦- كان لاختلاف النحاة وشراح الكتاب في فهم كلام سيبويه في مسألة (إنْ) النافية، وتوجيه بعضهم لكلامه فيها بما يخالف رأي غيره، أثر في القول بتعدد رأي سيبويه فيها. وستأتي نماذج هذا لاحقاً.

(١) القيسي: القيسي: مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن (ط١، دار البشائر/ دمشق، ١٤٢٤- ٢٠٠٤)١: ٣٤٣.

(٢) سيبويه: الكتاب، ١: ٥٧.

ولعل من نافلة القول الإشـارة إلى ضرورة الوقـوف على التراث النحوي الذي خلَّفه سـيبويه ممـا هـو وارد في الكتـاب، أو مبثـوث في مؤلفات النحـاة الذي حكـوا بعض آرائه النحويـة، تحقيقاً وتحريراً لرأيـه فيها، كما كان من الواجب الوقوف على الشروح التي حاول أصحابها إيضاح كلام سيبويه في كتابه

أولاً: حكاية منع إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) عن سيبويه:

القـول بمنـع إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) هو القول المشـهور عن سـيبويه، إذ نقل جمهور النحاة عنه منع إعمال (إن) النافية عمل (ليس)، بل إن غير واحدٍ منهم ممن نقل المنع عن سـيبويه اسـتخدم أسلوب الحصر في نقله؛ وكأنه يؤكد بذلك أنه ليس لسيبويه رأيٌ آخر في هذه المسألة غير المنع.

فممـن نقـل منع الإعمال عن سـيبويه المبردُ، بل إنه من أوائل من نقل رأي سـيبويه في المسألة، إن لم يكن أولهم، وتقدم في مسألة حكاية الخلاف في رأي سيبويه أن بعض من نقل الخلاف فيها نصَّ على أن رأي المبردِ مخالف لرأي سـيبويه. وكان المبرد قد نص في المقتضب عـلى أن رأيه فيها الإعمال، وأن رأي سـيبويه فيهـا المنع، جاء في المقتضب: «وتكون في معنى (مـا)، تقـول: إنْ زيدٌ منطلقٌ، أي: ما زيد منطلق. وكان سـيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنهـا حـرف نفـي دخل على ابتـداء وخبره، كـما تدخل ألف الاسـتفهام فلا تغـيره. وذلك مذهب بني تميم في (ما)»[1].

وقد يكون في كلام المبرد هذا قرينة مرجحة لمذهب سـيبويه في المسـألة، وسيأتي تحقيق ذلك لاحقاً. وتبع جملة من النحاة والعلماء الذين تعرضوا لهذه المسألة بالحديث من متقدمي النحـاة ومتأخريهـم المبردَ فيما حكاه من رأي لسـيبويه في مسـألة إعـمال (إنْ) النافية، كابن

(١) المبرد: المقتضب، ٢: ٣٦٢.

السراج[١]، وأبي جعفر النحاس[٢]، ومكي ابن أبي طالب القيسي[٣]، والرماني[٤]، والهروي[٥]، والصيمري[٦]، وابن الشجري[٧]، وأبي البركات ابن الأنباري[٨]، والعكبري[٩].

أولئك النحاة وغيرهم ممن نقل المنع عن سيبويه جاءت عباراتهم -في غالبها- عند حكايتهم لرأي سيبويه بأسلوب صريح لا يحتمل التأويل، فجاءت بأسلوب الحصر الذي يقطع أي احتمال لقول آخر في المسألة، أو بأسلوب يقطع الاحتمال بأن يكون لسيبويه رأي آخر في هذه المسألة، ثم أتبعوا نقلهم بتعليل وتوجيه نحوي لقول سيبويه، مضمنين حكايتهم قول سيبويه رداً على من ذهب إلى الإعمال معتذراً بالسماع عن العرب في شواهد نقلت عنهم.

ففي الأصول يقول ابن السراج: «فكان سيبويه لا يرى في (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر»[١٠]. أي أنها غير عاملة بل مهملة، فلو كانت عاملة عمل (ليس) لنصبت الخبر.

(١) ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ٢٣٥.

(٢) النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد(مطبعة العني/ بغداد، ١٣٩٧ - ١٩٧٧م) ٢: ٦٥٧.

(٣) القيسي: مشكل إعراب القرآن، ١: ٣٤٣.

(٤) الرماني: علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي(ط٢، دار الشروق/ جدة، ١٤٠١- ١٩٨١م) ٧٥.

(٥) الهروي: علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبدالمعين الملوحي(مجمع اللغة العربية/ دمشق) ٤٥.

(٦) الصيمري: عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين (ط ١، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٠٢ - ١٩٨٢م) ١: ٤٥٩.

(٧) ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي(ط٢، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤٣٥ - ٢٠١٤) ٣: ١٤٣.

(٨) الأنباري: أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة، ١٤٠٠ - ١٩٨٠) ١: ٣٨١

(٩) العكبري: عبدالله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن (البابي الحلبي/ ١٩٧٦) ١: ٦٠٨ قال أبو البقاء: «وإن كانت بمعنى (ما) لا تعمل عند سيبويه وتعمل عند المبرد».

(١٠) ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ٢٣٥.

ونقل الرماني المنع عن سيبويه، فحكى ذلك في كتابه معاني الحروف، ثم أتبعه بحكاية رأي المبرد فيها، وأيَّد رأي سيبويه ورأى أنه هو المذهب المعروف، قال: «ولا يجوز أن تعمل عند سيبويه. وكان أبو العباس يجيز أن تعمل عمل (ما)؛ لأنها لا تمتنع أن تقع موقعها في كل موضع من الكلام، والمعروف في ذلك مذهب سيبويه»(١).

و في الأزهية حكى الهروي منع سيبويه إعمال (إن) النافية عمل (ما)، فقال: «وتكون نفياً بمعنى (ما) كقولك: إن زيدٌ قائمٌ، تريد: ما زيد قائم. وكان سيبويه رحمه الله لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره»(٢).

وفي التبصرة والتذكرة حكى الصيمري منع سيبويه إعمالها، قال: «وفي (إنْ) التي بمعنى (ما) خلاف. فسيبويه: لا يجيز أن تعمل عمل (ما) من رفع الاسم، ونصب الخبر»(٣).

وجاء في أمالي ابن الشجري: «فإذا كانت نافية، فسيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، يقول: إن زيدٌ قائمٌ، كما تقول في اللغة التميمية: ما زيدٌ قائمٌ»(٤).

وفي كتاب: البيان في غريب إعراب القرآن أورد الأنباري رأي سيبويه في المسألة، فقال: «واختلف العرب في إعمال (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) فمنهم من أعملها، ومنهم من أهملها، فمن أعملها فلأنها بمنزلة (ما) وفي معناها وإليه ذهب المبرد، ومن أهملها فلأنها أضعف منها، وإليه ذهب سيبويه»(٥).

وحكى ابن فلاح في المغني المنع عن سيبويه، فقال: «وأما (إن) النافية فلا يجوز إعمالها عمل (ليس) عند سيبويه، وقد أجازه المبرد، فقال: إنْ زيدٌ قائماً»(٦).

(١) الرماني: معاني الحروف، ٧٥.
(٢) الهروي: الأزهية في علم الحروف، ٤٥.
(٣) الصيمري: التبصرة والتذكرة، ١: ٤٥٩.
(٤) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، ٣: ١٤٣.
(٥) الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ١: ٣٨١.
(٦) السعدي: عبدالرزاق عبدالرحمن، ابن فلاح النحوي حياته وآراؤه ومذهبه مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغني(جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، دكتوراه) ٣: ٨٧١.

وكذلك حكى ابن هشام منع الإعمال عن سيبويه في مغنيه، فقال: «الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية... وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء»[1].

وتابعهم السيوطي في النكت، فقال: «الجمهور من البصريين جوزوا إعمال (لا)، ومنعوا إعمال (إنْ)، وعُزي المنع في (إنْ) إلى سيبويه»[2].

هذه حكاية جلة من النحاة لمنع سيبويه إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس)، مدعومة في غالبها بتعليل قياسي لهذا الرأي، ويؤيدها ألا شاهد يخالفها في كتاب سيبويه، وهذا – كما أسلفت – هو مذهب جمهور النحاة فيما نقل عن سيبويه في هذه المسألة.

ثانياً: حكاية إعمال (إن) النافية عمل (ليس) عند سيبويه:

هذا هو القول الثاني المنسوب إلى سيبويه في (إنْ) النافية، وهو تأكيد وتحقيق للخلاف في رأي سيبويه فيهذه المسألة، إذ ذهب غير واحد من النحاة إلى أن مذهب سيبويه في (إنْ) النافية هو إعمالها عمل (ليس) أو (ما) الحجازية، إذا دخلت على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها.

ونقل أولئك النحاة القول بجواز الإعمال عن سيبويه،وجاءت صورة حكايتهم على ثلاث:

الأولى: من لم يصرح بالقول بالإعمال لكن في كلامه ما يوحي بأن القول بإعمال (إنْ) النافية ثابت عند سيبويه، وتمثلت هذه الصورة في مكي بن أبي طالب القيسي، الذي ذكر أن سيبويه يختار فيها رفع الخبر، قال: «وسيبويه يختار في (إنْ) المخففة التي بمعنى (ما) رفع الخبر؛ لأنها أضعف من (ما)»[3]. فهذا يوحي بأن الإعمال وارد عند سيبويه في هذه الأداة؛ لكن لضعفها اختار سيبويه فيها الإهمال.

(١) ابن هشام: عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ١: ٢٣.
(٢) السيوطي: جلال الدين، النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، تحقيق: فاخر جبر مطر(ط١، بيروت/ دار الكتب العلمية، ١٤٢٨ – ٢٠٠٧) ١: ٢٨٨.
(٣) القيسي: مشكل إعراب القرآن، ١: ٣٤٣.

الصورة الثانية من صور حكاية من قال بالإعمال عن سيبويه، من نص على أن سيبويه يجيز إعمال (إنْ)، وتمثلت هذه الصورة عند السهيلي الذي حكى عنه أبو حيان القول بجواز إعمال (إنْ) النافية، جاء في التذييل والتكميل، قال: «نقل السهيلي أن سيبويه أجاز إعمالها»(١).

وكذا حكى الأزهري في شرح التصريح عن السهيلي ذلك، فقال: «نقل السهيلي الإجازة عن سيبويه»(٢).

ونُقل القول -أيضاً- بإجازة سيبويه إعمال (إن) النافية عمل (ليس) عن أبي بكر بن الطاهر الخدب، نقل ذلك عنه أبو حيان في الارتشاف والتذييل، فقال: «قال ابن الطاهر: نصَّ سيبويه على إعمالها إعمال (ليس)»(٣).

وأورد أبو حيان في التذييل في موضع آخر النص الذي اعتمد عليه أبو بكر بن طاهر في حكاية القول بجواز الإعمال عن سيبويه، فقال: «وقال سيبويه: وتكون (إنْ) كـ(ما) في معنى ليس. قال الأستاذ: أبو بكر بن طاهر: هذا نصٌ على أنَّ (إنْ) كـ(ما) تعمل عمل ليس»(٤).

أما الصورة الثالثة فتظهر عند غير واحد من النحاة، وتتمثل في محاولة فهم كلام سيبويه، وتوظيف بعضه في محاولة لإثبات هذا الرأي عن سيبويه، إذ حاول أولئك النحاة استنباط القول بجواز إعمال (إنْ) النافية من كلام سيبويه، من غير قطع منهم بهذا الحكم،فحاولوا توجيه ما ورد من كلام سيبويه إلى ما ذهبوا إليه، ومن أولئك النحاة ابن خروف الأشبيلي، قال: «ولم يذكر سيبويه عملها عمل (ما) و (ليس) نصاً، لكن قوله: وتصرف (ما) إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء يريد أنّ (إنْ) إذا دخلت على(ما) النافية منعتها عن العمل، و(ما) إذا دخلت على (إنْ) النافية منعتها عن العمل أيضاً، فهذا نصٌ بعمل (إنْ)»(٥).

(١) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٤: ٢٧٧. وينظر: الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ٢: ٢٠.
(٢) الأزهري: شرح التصريح،٢: ٢٠.
(٣) أبو حيان: الارتشاف، ٣: ١٢٠٧.
(٤) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٤: ٢٨٠.
(٥) ابن خروف: علي بن محمد الأشبيلي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري(ط ١، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي/ طرابلس، ١٤٢٥ - ١٩٩٥) ٢٤٢.

فابـن خـروف نصَّ على أن سـيبويه لم يذكر إعمال (إن) النافية عمـل (ليس) صراحة، وليس فيما نقل عنه ما يدل على ذلك؛ لكنه حاول توجيه نص لسيبويه بما يتوافق مع الإعمال.

ولا شـك أن هناك خلافاً بين ما صرح به ابن الطاهر وما أورده ابن خروف وإن كان الجميـع قد استشـهد بنـص من كلام سـيبويه، فالأول جعـل ذلك النص دليـلاً على القول بالإعـمال وكأنـه تصريح من سـيبويه بذلك، أما ابـن خروف فنص على أن سـيبويه لم يذكر إعمال هذا الحرف في كتابه، لكن يمكن الاستدلال عليه بما ذكره عنه فيما ساقه من الكتاب.

ويظهر أن أثر ابن خروف امتد إلى ابن مالك الذي ذهب هذا المذهب، فلم يقطع بمنع سـيبويه إعمال (إن) النافية عمل (ليس) ولا بإجازته الإعمال، لأن سـيبويه لم يصرح بذلك، لكنه حاول الاسـتعانة بنصوص من كتاب سيبويه توحي – في رأيه –أن سيبويه يرى إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس)، قال: «وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في (إنْ) النافية الإهمال، وكلامه مشـعرٌ بأن مذهبه فيها الإعـمال، وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: وأما (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) مع (إنَّ) الثقيلة تجعلها من حـروف الابتـداء، وتمنعهـا أن تكون من حروف (ليـس). فعلم بهذه العبـارة أن في الكلام حروفاً مناسبة لـ (ليس) من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلا (إنْ) و (لا) فتعين كونهما مقصودين»[1].

وفي شرح الكافية حاول ابن مالك توجيه رأي سيبويه في هذه المسألة بدليل آخر يؤيد فهمـه لكلام سـيبويه، قال: «لـ (إنْ) النافية –أيضاً– اسـم مرفوع، وخـبر منصوب، إلحاقاً بـ(ما). نص على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقولـه في بـاب عدة ما يكـون عليه الكلم: وتكـون(إنْ) كـ (ما) في معنى (ليـس). فلو أراد النفـي دون العمـل لقـال: ويكـون (إنْ) كـ (ما) في النفـي؛ لأن النفي من معـاني الحروف؛ فـ(ما) به أولى من (ليس)، لأن (ليس) فعل وهي حرف»[2].

(١) ابـن مالك: محمد ن عبدالله، شرح التسـهيل، تحقيق: عبدالرحمن السـيد ومحمـد بدوي المختون(ط١، هجر للطباعة والنشر/ مصر، ١٤١٠– ١٩٩٠) ١: ٣٧٥

(٢) ابن مالك: محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، تحقق: عبدالمنعم أحمد هريدي(ط٣، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٣٤ – ٢٠١٣) ١: ٤٤٦.

هـذه الصـور والأقوال من أولئك النحاة الذين نصوا على أن مذهب سـيبويه في (إنْ) النافيـة هـو الإعمال، وتلـك التوجيهـات النحوية من أولئـك النحاة لنصـوص الكتاب في محاولـة إثبات رأي سـيبويه في إعمال (إنْ) النافية، نُقُـولٌ تعارض ما تواتر جمهور النحاة على نقله، وتلك توجيهات لا تعدو أن تكون اجتهاداتٍ تحتمل الصواب والخطأ، وتحقيقاً للقول في هذه المسألة لزم مراجعة الأقوال كلها والوقوف عليها في محاولة لتحقيق الرأي فيها.

حقيقة رأي سيبويه في إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية

ذكرت فيما تقدم ما حكاه النحاة في رأي سـيبويه في إعمال (إنْ) النافية، وعلة خلافهم في النقـل عـن سـيبويه أو في رأيه كان لأمور ذكرتهـا، ومن أهمها، أن عدم ذكر سـيبويه لهذه الأداة في «بـاب مـا أُجـري مُجرى ليس في بعـض المواضع في لغة أهل الحجـاز، ثم يصير إلى أصلـه»[1]، دفع النحـاة القائلين بأن مذهب سـيبويه فيها الإهمال إلى الاعتـماد عليه. أما من ذهـب إلى أن مذهب سـيبويه فيها هو الإعمال، فلعل ما دفعـه إلى ذلك فهمه وتوجيهه لعدد من النصوص الواردة في الكتاب بما يدل على أن مذهب سيبويه في (إنْ) النافية هو الإعمال.

وتحقيقاًلـرأي سـيبويه في هذه المسـألةلَزِم الوقوف على مـا أورده في كتابه من نصوص ذات صلـةٍ بهـذه الأداة، والوقـوف على ما روي عنه مـن كلام في هذه المسـألة، كما كان من اللازم مراجعة أقوال الشُّرَّاح فيها أملاً في الوصول إلى القول الفصل.

ولعـل من المناسـب في بداية تحقيق الرأي أن أقول: يـكاد يُجمعُ أولئك النحاة القائلين بمنـع الإعـمال والقائلين بالإعمال على أن سـيبويه لم يصرح في كتابه بـأنَّ (إنْ) النافية تعملُ عمـل (ليس) أو (ما) الحجازية خلا السـهيلي فيما نُقِل عنـه وأبي بكر بن الطاهر اللذين نقل عنهما القول بأن سيبويه نص على إعمال (إن) النافية.

إنَّ الحديث عن (إن) النافية ورد في كتاب سـيبويه في عدد من المواضع، ليس من بينها حديـث في «بـاب ما أُجري مُجرى ليـس في بعض المواضع في لغة أهل الحجـاز، ثم يصير إلى

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ٥٧.